مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تطور العلاقة السورية – التركية خلال الفترة (2000 – 2012)
اسم الكاتب: د. مدين علي، راما سليم فارس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4563
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

تطور العلاقة السورية – التركية
خلال الفترة (2000-2012)

الدكتور مدين علي*

راما سليم فارس**

(تاريخ الإيداع 6 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 8 / 7 / 2014)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التغيرات في العلاقات السورية – التركية ،و نظرا" لما تتميز به هذه العلاقة من دقة وتطور مستمر في ملفاتها ، تم تقسيم الدراسة إلى مرحلتين : تغطي الأولى فترة التجاذب بين البلدين حتى العام 2011، أما الثانية : تتناول فترة الأزمة السورية التي دخلت فيها علاقتها مع تركيا مرحلة من التنافر والتوتر. وبالنتيجة نجد أن العلاقات بين البلدين شهدت تحسنا" مستمرا" في كافة الصعد في المرحلة الأولى نتيجة لإرادة قصدية من قبل الطرفين وصولا" إلى التعاون الاستراتيجي بينهما عام 2009 ، إلا أنه ومع حدوث الأزمة في سورية وجدت تركيا أن التغيير المحتمل في سورية قد يأتي بقوى حليفة لحزب العدالة والتنمية (الأخوان المسلمين) ، مايعني استرجاع المجال الاستراتيجي التركي القديم، مما أدى ومن ثم إلى توتر وتأزم علاقتها مع سورية، فقد أصبح لتركيا رغبة في الهيمنة والتدخل في شؤون سورية الداخلية حيث عمدت إلى فرض عقوبات اقتصادية على سورية طالت الوضع المعيشي للشعب السوري ، كما أنها تمادت وشاركت في عملية التدمير والنهب الممنهج للشركات والمؤسسات الصناعية السورية وبخاصة " في مدينة حلب .

الكلمات المفتاحية: تحول العلاقات (السورية – التركية) – التقارب والتنافر– الأزمة السورية.

* مدرس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

**طالبة دراسات عليا (ماجستير) – جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد العام– دمشق – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

The Changes in The (Syrian – Turkish) Relations Between (2000-2012)

Dr. Madian Ali*
Rama Fares**

(Received 6 / 4 / 2014. Accepted 8 / 7 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aimed to reveal changes in (Syrian- Turkish) relation ,though this relation is too sensitive, the study separated into two phases:

-First: covers the rapprochement period between the two countries, till the year 2011.

- Second: covers the Syrian crisis period when the two countries diverged.

As a result, we see that Turkish –Syrian relations kept on developing in all fields in the first phase till the strategic cooperation in 2009 between them . but when the Syrian crisis happened, turkey found that the change which might happen in Syria could bring allies of The AKP (Muslim Brotherhood),that means retake the old Turkish strategic domain , that cause stress and regress in the relation between Turkey and Syria, Turkey has started to plan to control and intervene in internal Syrian matters, it has been started by putting economic sanctions on Syria which had abad effect on the standard of living for Syrian inhabitants, then it started to go deeper in its intervention by planning to destroy Syrian industry and stealing industrial companies and factories ,especially in Aleppo.

Keywords: Syrian – Turkish relations, rapprochement and disaccord, Syrian crisis

* **Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

تعد العلاقات السورية – التركية محط اهتمام الكثير من الباحثين نظرا" لتطورها بشكل متسارع ، فبعد أن وصلت العلاقات الثنائية إلى حافة الحرب في نهاية القرن العشرين ، جاءت اتفاقية أضنة 1998 لحل الأزمة بين البلدين ، ومنذ ذلك الحين دخل البلدان مرحلة التقارب حيث شهد هذا التقارب اهتماما" كبيرا" ، وذلك لأن العلاقات السورية – التركية تطورت بشكل غير مسبوق وبخاصة عند تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي ، وقد بلغ هذا التعاون مستوى مميز على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا أن العلاقات الثنائية تعرضت إلى نكسة قوية عند حدوث الأزمة في سورية ، بسبب طريقة التعاطي التركية معها ، مما أعاد البلدين إلى التنافر .

مشكلة البحث:

اتسمت العلاقات السورية التركية بدقتها والتطور المستمر بملفاتها ، فقد شهدت تحولا" واضحا" عند توجه تركيا نحو عمقها الاستراتيجي المتمثل في الدول العربية ، وسعي سورية الملح للوصول إلى الاستقرار الإقليمي، مما أدى إلى دخول البلدين فترة من التقارب دام حوالي عقد من الزمن ، وقد طال هذا التقارب كافة المجالات ولكن أبرزها كان التطور في العلاقات التجارية الثنائية ، إلا أن حدوث الأزمة السورية في العام 2011 وطريقة تعاطي تركيا مع الأحداث في سورية أدخل البلدين مرحلة من التوتر، الذي كان سببه طريقة التعاطي التركية مع الأزمة السورية، حيث عكست النزعة المتأصلة لدى حزب العدالة والتنمية في الهيمنة على العلاقات مع سورية، انطلاقا" من مبدأ ترسيخ نظرة العثمانية الجديدة لإعادة تشكيل المنطقة بحيث يكون لتركيا الدور المحوري والسيادي فيها ،مما خلق عند الباحثة دافع للكشف عن تفاصيل العلاقات بين البلدين ، وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على طبيعة العلاقات السورية – التركية والتحولات التي شهدتها ، متمثلة في السؤال التالي:

ما هي التحولات في العلاقات بين البلدين (سورية – تركيا) ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تعد هذه الدراسة محاولة لتتبع وتحليل التحولات في العلاقات السورية – التركية منذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وحتى أثناء الأزمة السورية ،ولهذا هدفت الدراسة الى التعرف بداية " على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين ، وتطور هذه العلاقات مع بيان الأسباب التي سارعت من التجاذب بين البلدين مع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا واتباعه استراتيجية ما يسمى بـ" تصفير المشاكل مع الجوار"، ثم بيان تحول العلاقات إلى التأزم مع حدوث الأزمة السورية ، إضافة إلى التعرف على العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال فترة الدراسة.

الإطار الزمني للدراسة : تركز هذه الدراسة على معرفة تطورات العلاقات الثنائية في مرحلتين :

- الأولى : تتناول التقارب بين البلدين في بداية القرن الحادي والعشرين وحتى عام 2011.
- الثانية : فترة حدوث الأزمة في سورية.

الدراسات السابقة:

1- سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (2009)[1]:

تتناول الدراسة العلاقات بين سورية وتركيا من حيث عوامل التجاذب وعوامل التنافر بصورة تتأسس على مكونات رئيسة تخص الجانب المنهجي والتاريخي والإمكانات الداخلية ، والسياسات الخارجية،والواقع الراهن وأخيرا" احتمالات المستقبل ، وقد بينت الدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات بين الدولتين ، ودرست السياسة الخارجية لسورية وتركيا في أبعادها العامة ، ثم بحثت في تأثير البيئة الدولية والإقليمية والبينية والدولتية في العلاقات بين البلدين ، وبالنتيجة وجد الباحث أن السياسات الخارجية لسورية وتركيا تتشارك في المفردات التكوينية وتتفاوت في التشكيلات والتجليات ، كما أن كل مفردة من مفردات العلاقات بين الدولتين (على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي والداخلي) تنطوي على أبعاد تقارب ، مثلما تنطوي على أبعاد تنافر ، وتتميز السياسة الخارجية البينية للدولتين ب "اللاحسم" و"التردد" و "التأجيل" ويتأتى ذلك عن إرادة قصدية لديهما.

2- من جيران متباعدين إلى شركاء: تغير العلاقات السورية – التركية (2006)[2]:

تقوم الدراسة بسرد لتاريخ العلاقات بين سورية وتركيا وتطورها،وهي قصة الانتقال من جيران متباعدين ومتنافرين إلى شركاء، تركز على ثلاثة مداخل لتفسير ذلك التطور، الأول هو أزمة تشرين الأول/ أكتوبر 1998 كحدث ثنائي، والثاني هو الضغوط الخارجية، وتتمثل في منحيين رئيسين، أولهما التجاذبات مع الولايات المتحدة وأوربا، وثانيهما تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، ويبدو أن العراق، هو العامل المؤثر الرئيس في العلاقات، وبخاصة فيما يتعلق بوحدته واستقراره وتشكله المستقبلي. أما المدخل الثالث فهو الاحتياجات الداخلية في سورية وتركيا لذلك التقارب، وبخاصة مع مجيء نخب سياسية جديدة إلى السلطة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض العلاقات السورية – التركية معتمدا" على إحصائيات التجارة الخارجية للطرفين التي قامت الباحثة بجمعها وتحليلها للوصول إلى نتيجة مفادها أن العلاقات التجارية بين سورية وتركيا تأثرت بشكل كبير بالتغيرات السياسية في مرحلتي الدراسة .

مقدمة: دخلت العلاقات السورية – التركية منذ اتفاق أضنة 1998 مرحلة من التقارب الحذر فيه قدر كبير من التوتر والتردد، وبخاصة أن بناء الثقة لم يكن ممكناً بالتواتر المطلوب بعد عقود طويلة من العداء والاستهداف المتبادل مادياً ومعنوياً أو رمزياً[3] ، حيث أن هنالك عديداً من الملفات الساخنة بين سورية وتركيا وهي[4] :

1-ملف لواء اسكندرون .

2-ملف المياه (الفرات – دجلة – العاصي – مشروع الغاب)

3-الملف الأمني (حزب العمال الكردستاني)

---

[1] محفوض، عقيل، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009، ط1.

[2]. Meliha Benli Altunisik and Omar Ozelm "From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian – Turkish Relations , security dialogue ,No .2.Saga Publications ,2006.

[3] محفوض، عقيل، ورقة بعنوان"العلاقات السورية –التركية(التحولات والرهانات)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011.

[4] الجهماني ، يوسف ابراهيم ، تركيا وسوريا ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، 1999 ، ص 75 .

4-ملف التهريب والتجارة : تعد الحدود السورية – التركية بطبيعتها الجغرافية مناطق مثالية لإيواء وتسرب الفارين والخارجين عن القانون نظراً لوعورتها وطبيعة جبالها ووجود الغابات والأحراش الكثيفة، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة الحدودية غير المشروعة بين سورية وتركيا تصل أحياناً إلى 500 مليون دولار سنوياً[1] .

5-ملف الحلف الإسرائيلي – التركي حيث تعد سورية أنه موجه بخاصة ضدها وضد العرب بشكل عام .

إلا أن هذه العلاقات شهدت العديد من التحولات منذ بداية القرن الحادي والعشرين كما هو موضح في المراحل الآتية:

المرحلة الاولى :

أخذ نطاق التفاعل والتبادل الاجتماعي و الثقافي والإعلامي يتسع شيئا" فشيئا" مع بداية القرن الحادي والعشرين، فقد كانت أعياد الميلاد ورأس السنة للعام 2000 مناسبة لتوسيع وتدعيم العلاقات البينية والزيارات الرسمية ، بأن سمح الطرفان بالزيارات بين الأقارب على جانبي الحدود دون جوازات سفر وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعارض والأسواق والتغطيات الإعلامية ..... إلخ[2] .و شهدت هذه الفترة نوع من " الرضى المتبادل " مما أثار تكهنات حول احتمال لقاء بين الرئيس الراحل حافظ الأسد والرئيس السابق سليمان ديميريل في بدايات العام 2000 . غير أن الموت الذي غيب الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران 2000 عمل مبادرة من نوع آخر وهي مشاركة الرئيس أحمد نجدت سيزر على غير توقع في تشييع جثمان الرئيس الأسد (13 حزيران 2000)، وقد أعقب ذلك زيارات كثيرة بين الطرفين واتفق الطرفان فيها على الإعداد لاتفاقية تحدد مبادئ التعاون الثنائي[3] .

وهناك مجموعة من العوامل التي **سارعت** من مسيرة التقارب السوري – التركي :

1- **ففي الجانب التركي:**

أبدى الاتراك مقاربة اقتصادية لمشكلاتهم الداخلية ، وأدى ذلك إلى تركيز المزيد من الاهتمام على دور السياسة الخارجية في التحديث والتنمية إذ أنها تتأسس وبخاصة في المجال الاقتصادي على مبادئ براغماتية ،[4] ويمكن تلمس ذلك تجاه الأقطار العربية والشرق أوسطية ، واعتبرت وجه واحد من أوجه التحديث في تركيا ليصبح للاقتصاد موقع أكبر في تخطيط السياسة الخارجية . حيث اتبعت تركيا سياسة خارجية جديدة تقوم على النشاط في الجوار الاقليمي والتوجه نحو العمق التركي معتمدة على مجموعة من الأسس وهي تتمثل في[5]:

1. محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بـ(تصفير) المشكلات : ومن ثم إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة. وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المبادرة.

2. اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلاً من أن تكون تركيا (مصدر مشكلة) في استقطابات الغرب / الشرق، والشمال /الجنوب ، وآسيا / أوروبا، الغرب / الإسلام ، تكون على العكس (مصدر حل) للمشكلات وبلداً مبادراً إلى طرح

---

[1] الجهماني ،يوسف ابراهيم، تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق ،1999، ص73.

[2] محفوض ، عقيل ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق، ص 87.

[3] محفوض ، عقيل ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ، ص 305.

[4] محفوض ، عقيل ، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2009، ص 357.

5. انظر: اوغلو، احمد داوود، العمق الاستراتيجي"موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان،2010، ص612.

الحلول لها، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

3. تطوير الأسلوب الديبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية : لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر تصل بين طرفين وفي المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسراً بل "بلد مركز".

4. الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الديبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم .

فنلاحظ أن تركيا رأت أن الانطلاق بالإصلاح الاقتصادي والتحديث الداخلي يتطلبان توافر بيئة إقليمية (ودولية) تنطوي على فرص التفاعل الإيجابي والإسناد المتبادل إذ لا تستطيع دولة مثل تركيا أن تنهض اقتصاديا" وتنمويا" دون الاعتماد على المجال الشرق أوسطي وعلى علاقات أكثر انفتاحا" مع الجوار الجغرافي والسياسي ، الذي تبدو سورية فيه أكثر من كونها شريكاً تجارياً ومعبراً للترانزيت والحجيج .

عندما اختارت تركيا سياسة خارجية تلخصت في استراتيجية "صفر مشاكل" فلأنها رأت أن هذه الاستراتيجية تحقق لها مصالحها وتؤدي إلى توسع تلك المصالح شرقا" وغربا"، خاصة" أنها ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبارها في وجه من الوجوه ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه أميركا، حتى مع تأكيد تركيا المستمر أنها لا تتواجه مع إيران في المنطقة. فقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا من شأنه أن يحقق لها مزايا متعددة.

2–**أما بالنسبة للجانب السوري :**

أدى تزايد المدارك الاقتصادية وأهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية السياسية وغيرها إلى جعل السياسة السورية أكثر اهتماماً بتعزيز التفاعلات الاقتصادية والأسس المادية للعلاقات الخارجية ،وهكذا أمست سورية أكثر استعداداً لملاحظة "معنى " تركيا الاقتصادي ومن ثم الدخول في مناقشة مشاريع اقتصادية مشتركة معها.

كما يبدو أن العملية السياسية التي نشطت خلال الأشهر الأولى من العام 2000 تتم في إطار سياسة تهدف إلى تجديد النظام السياسي وإعادة تقييم السياسة العامة وحصيلتها خلال العقود الماضية، بالإضافة إلى تجديد السياسات الاقتصادية والمضي في مسيرة الإصلاح والتحديث الذي يتطلب بيئة إقليمية موائمة تمثل تركيا فيها عنصرا" بنائيا" مهما" نظرا" إلى كونها أكبر الدول المجاورة لسورية، لذا فإن سورية ستهتم بأن تكون علاقاتها مع تركيا مؤسسة على مبادئ حسن الجوار وتعزيز "الشراكة بين الطرفين " حيث قال الرئيس الأسد أن السوريون "مصممون على السير قدماً من أجل تطوير العلاقات مع الجارة تركيا في جميع المجالات "[1] و أوضح أن " سورية وتركيا انتقلتا من مناخ يتسم بعدم الثقة إلى مناخ تسوده الثقة "مضيفاً إلى أنه يجب توليد استقرار من مناخ إقليمي يسوده عدم الاستقرار[2].

نلاحظ من 1 و 2 أن لدى البلدين إرادة قوية للتحديث والتنمية ،ووجدا أن التقارب يسرع من وتيرة التحديث ويساعد عليها، كما أنه بالإضافة إلى العوامل التي تتعلق بيئتيهما الداخلية هناك عوامل إضافية مثل:

– **المسألة العراقية :** لقد شكل رفض سورية القاطع لسيناريوهات تقسيم العراق عنصر تقارب مع الهواجس التركية بشأن احتمال نشوء كيان سياسي كردي إلى الجنوب منها وعلى اتصال جغرافي وديموغرافي ومعنوي مع أكرادها، وحتى وجود عراق هش ومخترق وغير مستقر وهكذا كان العراق أحد موضوعات التوافق بين سورية وتركيا [3]،

[1] انظر كلام الرئيس الاسد في : حسني محلي ، "الاسد في انقرة وجبهة مشتركة"، جريدة المستقبل، بيروت، (7–1–2004).

[2] المرجع السابق .

[3] محفوض ، عقيل ، مرجع سابق ، ص 288.

فقد دفعهما التوجس من المخاطر المحتملة جراء إمكان تقسيم العراق إلى إعادة فتح أقنية الاتصال وجسور التواصل معه بغية تحقيق جملة أهداف أهمها :احتواء سياسته الراديكالية ، المحافظة على وحدته الجغرافية والسياسية ، ضبط التوتر السياسي لأكراده ، الاستمرار في سياسة تدريجية وسطية بين (الجرأة والحذر) من أجل إعادة إدماجه في السياسة الإقليمية والدولية.وقد كان ذلك منذ البداية أحد أهم محددات السياسة المشتركة نسبياً لدول اللقاء الثلاثي الذي جمع الدولتين بإيران .

بالإضافة إلى كل هذه العوامل إن سورية وتركيا دولتان متجاورتان من الحدود الواسعة الامتداد وهذا يعني وجود روابط تجارية بين طرفي الحدود والترابط التاريخي التجاري بين البلدين الذي يتمثل في الترابط العائلي بين سكان البلدين، وبالنسبة لسورية تشكل تركيا دولة متطورة نسبياً حيث أنها تمتلك صناعات متطورة وبخاصة في مجال الآلات والعدد الصناعية والغذائية أي أنها تعد أقرب الدول المتقدمة إلى سورية ، أما بالنسبة لتركيا فإنها تعد سورية بوابة لها إلى الدول العربية وبخاصة الخليجية التي تربطها مع تركيا علاقات تجارية متطورة لا سيما مجال الطاقة .

تحمس الطرفان للمضي في مسيرة التقارب ، ففي كانون الثاني عام 2004 قام الرئيس بشار الأسد بزيارة إلى تركيا تعد الأولى من نوعها حيث أنها أول زيارة لرئيس سوري إلى تركيا منذ الاستقلال ، حيث كانت الآمال كبيرة في أن يتم حل الخلافات بين البلدين ومن أهمها مشكلة المياه والمشكلة الأمنية ومشكلة لواء الاسكندرون، وقد كانت هذه الزيارة بداية مسار نشط نحو تفكيك عدد من العقد والهواجس العميقة من العلاقات الثنائية والانطلاق في سياسة تقارب متسارعة نسبياً استغرق الإعداد لها زمناُ طويلاُ نسبياً ، وعدت الزيارة التاريخية مؤشراً إلى أن الطرفين قررا المضي في علاقاتهما لمواجهة التحديات ومصادر التهديد القائمة ، وربما كانت مؤشراً لبداية تغيرات في نسق التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين وللمنطقة ككل .

وعبر الرئيس التركي (أحمد نجدت سيزر) للرئيس الأسد عن أهمية الزيارة بقوله : " زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزى خاص كونها أول زيارة رسمية لبلادنا لرئيس للجمهورية العربية السورية "[1] مشيراً إلى أن الزيارة تعد مؤشراً على أعلى مستوى إلى التطور السريع للعلاقات الثنائية من تلك المرحلة على أساس الاحترام المتبادل والفهم والحوار المشترك ، وأوضح أن (كلاً من تركيا وسورية تقعان في منطقة جغرافية ذات قضايا كثيرة ، وإن الزيارة تتحقق في مرحلة حساسة بالنسبة للشرق الأوسط وإنه من المؤسف استمرار العداوة وانعدام الثقة والاستقرار في منطقتنا)[2] .

وشهدت علاقات التعاون والاعتماد المتبادل الكثير من المستويات كان أبرزها المتمثل في العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي تفوق مثيلاته مع دول الجوار بالنسبة لسورية، فقد بلغت الصادرات السورية إلى تركيا في العام 2004 (661.23) مليون دولار وبلغت الواردات في العام نفسه (663.22) مليون دولار ، وكانت الدولتان قد اهتمتا بتطور التفاعلات التجارية واستطلاع فرص التعاون الاقتصادي ،وبعد سلسلة من الإجراءات والاتفاقات توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق التجارة الحرة بينهما في دمشق (22 كانون الأول 2004) الذي دخل حيز التنفيذ في (1 كانون الثاني 2007) ، حيث أدى ذلك إلى زيادة وتيرة الاتفاقات الاقتصادية بين الدولتين ومن ذلك مثلاً اتفاقات كثيرة بشأن الاستثمار المشترك والطاقة والبتروكيماويات والتصنيع والتقانة والجمارك والنقل وسكك الحديد والترويج السياحي المشترك ... إلخ .

---

[1] جاء كلام الرئيس السابق سيزر في حفل استقبال للرئيس الاسد انظر: حسني محلي ، " الاسد في انقرة وجبهة مشتركة " ، جريدة المستقبل، بيروت، (7-1-2004).

[2] المرجع السابق.

وفي زيارة أخرى للرئيس الأسد إلى أنقرة عام 2007 تم التأكيد مجدداً على أهمية العلاقات الثنائية والتفاهم المشترك بين البلدين حول المواضيع المتعددة والقضايا ذات الاهتمام المشترك ، وقد نتج عن هذه الزيارة توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما عام 2004 ودخولها حيز التنفيذ مطلع العام 2007،وتتوجت مسيرة التقارب عندما عمل البلدان على تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي الذي عقد اجتماعه الوزاري الأول بين حلب (سورية) وغازي عينتاب (تركيا) في 2009/10/13، وفي هذا الاجتماع اتفق البلدان على إلغاء سمات الدخول لمواطنيهما كما وقعا 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات الدفاع والأمن والزراعة والري والاقتصاد والتجارة والنفط والثروة المعدنية[1]، كما عقد المجلس الوزاري للتعاون الاستراتيجي دورته الثانية في مدينة اللاذقية (سورية) في 2010/10/3 ثم أعقبها زيارة رجب طيب أردوغان إلى دمشق 2010/10/11 ، وكان الموضوع الأساسي هو استكمال المناقشات في شأن إمكان إصدار عفو على نحو (2000) من مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أصل سوري كجزء من استراتيجية تركية مقترحة لتسوية الصراع مع الحزب المذكور[2].حيث عد الأتراك أن المسألة الكردية هي (البؤرة المركزية) لتقييم علاقات تركيا مع العالم وبخاصة سورية ومن ثم فإن العلاقات المذكورة مرهونة بموقف الأخيرة من حزب العمال الكردستاني[3] ،وكانوا افترضوا لفترة طويلة أن سورية تقدم إلى الحزب المذكور الدعم المتعدد الأشكال، ولكنهم في هذه الفترة يعدون أن ذلك المسار انتهى ولم يعد لدى الأتراك هاجس كردي مباشر في علاقاتهم مع سورية ، وقد تطور الموقف التركي من موقف متشدد نسبياً يدور حول مصادر القلق التركي بشأن موقف سورية من الحركة الكردية إلى اعتقاد بأن السوريين خففوا إلى حد كبير دعمهم المفترض للأكراد ، إلى موقف مطمئن نسبياً وأكثر ميلاً إلى قبول الالتزامات السورية تجاه تركيا ، الأمر الذي جعل العلاقات بين الطرفين جيدة.

وفي هذا السياق كان من اللافت أن التعاون الأمني بين البلدين شكل أساس التعاون في المجالات الأخرى وقد كان أحد مظاهر التعاون الأمني بين الجانبين تسليم سورية لـ 22 مشتبهاً بهم بتفجيرات اسطنبول وهو الأمر الذي لاقى ارتياحاً كبيراً في أنقرة التي بادرت إلى إرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر الحكومة السورية على تعاونها ، حيث أن السوريين يدركون أكثر من أي وقت مضى حساسية الأتراك ومخاوفهم من " حزب العمال الكردستاني" ولذا فإنهم لا يتعرضون إلى الشأن الكردي في تركيا في خطابهم السياسي الإعلامي ويبدون استعداداً أكبر للتفاهم مع تركيا وتأكيد الحرص على حسن الجوار[4].

إن الانشغال بالبناء الداخلي في سورية والإصلاح والتحديث الاقتصادي والسياسي كلها عوامل شكلت تحديات كبيرة أمام النخبة السياسية تستلزم بيئة إقليمية أفضل وعلاقات أوثق مع الجوار، ولعل هذا ما يجعل سورية تتجاهل بعض القضايا الخلافية مع تركيا ، فلم يضغط السوريون على تركيا على الرغم من مضي عامين على اتفاقات أضنة بصدد قضية المياه مثلاً .ونذكر أيضا" تفهم سورية لموقف تركيا الملتبس من اعتداء الطائرات "الاسرائيلية" على منشأة حكومية في منطقة دير الزور السورية في 5 أيلول 2007 وهو موقف غير متوقع من حليف استراتيجي فتركيا "لم تدن" الاعتداء المذكور على الرغم من أن الطائرات "الإسرائيلية" استخدمت الأجواء التركية وقد انطوى ذلك على **دلالة مهمة** هي أن زمام السياسات وصنع القرار ربما لم يستقر كلياً بيد النخبة الحكومية لحزب العدالة والتنمية [5]أو أن تلك النخبة

[1] **جريدة تشرين ، دمشق، (14–10–2009).**

[2] **انظر وقائع المؤتمر الصحفي بين الرئيس بشار الاسد ورئيس الحكومة التركية اردوغان في جريدة تشرين ،دمشق ، (12–10–2010).**

[3] **محفوض، عقيل، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ، ص 284.**

[4] **محفوض، عقيل، تركيا وسورية الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، ص 367.**

[5] **محفوض، عقيل، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008.**

تتجاذبها مدارك واعتبارات وارتباطات مع الغرب و " إسرائيل" **أو** أن بعضاً من سياسات التقارب التركية ما تزال خيارات حزب أو تيار سياسي أكثر من خيارات وقرارات الدولة في تركيا.

إن سورية تلقت السياسة التركية على تناقضها الظاهر وتفهمت تجاذباتها الداخلية وتأثيرها في علاقاتها الخارجية، ومن ثم فهي لم تتخذ إجراءات أو تعبر عن مواقف في الإعلام والخطاب السياسي للإحتجاج على ما يمكن عده " ازدواجية " في السياسة التركية تجاهها ، بل إن الرئيس بشار الأسد ذهب إلى أبعد من ذلك فعبر خلال زيارته لتركيا في تشرين الأول 2007 عن دعمه الصريح لما عده "حق تركيا في الدفاع عن أمنها في الصراع القائم مع الأكراد" ولكنه حضها على إيجاد " حل سلمي " لذلك الصراع قبل أي شئ آخر[1].

وفي سياق مماثل نلاحظ أن الإعلام السوري لم يتعرض للعديد من القضايا في ذلك الآن ،حيث أنه سكت عن أخبار العلاقات بين تركيا وإسرائيل ولم يشر إلى أن تركيا مثلاً سمحت ببناء قواعد عسكرية في منطقة لواء اسكندرون للتجسس على سورية وتهديدها . ولم يشر إلى مضامين زيارة رئيس الحكومة التركية (أردوغان) إلى واشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي جورج بوش ، بشأن التحالف العسكري بين أمريكا وتركيا وشراكتهما الاستراتيجية من أجل التسويات الإقليمية والدولية لمشكلات المنطقة[2] .

يعود هذا التفهم والوعي من الناحية السورية لعوامل متعددة :

1-محاولة المحافظة على علاقات حسن الجوار وومن ثم الحصول على بيئة إقليمية مستقرة تساعدها في عملية التحديث .

2-لشعورها بأن إجراءات الثقة مع تركيا تمثل حلاً مؤقتاً مما يحافظ على مستوى الاعتدال والتوازن في الآمال المعقودة على سياسة التقارب معها .

3-اهتمامها بتعزيز تفاعلاتها الاقتصادية مع تركيا لأنها تعده إجراءً سياسياً يحد من اندفاع تركيا نحو " إسرائيل "أو نحو تبني سياسات مائية متشددة تلحق الضرر بها وبالعراق . وهي تعد تركيا بلداً أقرب – جغرافياً على الأقل – إلى أوروبا وجسراً إليها وإلى آسيا الوسطى (جنوب القفقاس)، فضلاً على إمكانات تطوير التبادل التجاري والعمل الاستثماري بينهما .

وكان الميزان التجاري بين البلدين عن هذه الفترة :

الجدول رقم (1) الميزان التجاري السوري-التركي (مليون دولار) للأعوام المذكورة

العام	الواردات السورية من تركيا	الصادرات السورية إلى تركيا	إجمالي التبادل
2000	184	54	238
2001	281	463	744
2002	267	315	582
2003	411	261	672
2004	395	248	643
2005	552	143	695
2006	609	187	796

[1] **الحياة (18-10-2007).**

[2] **جريدة السفير (18-4-2006).**

2007	798	259	1.057
2008	1.115	324	1.439
2009	10.422	221	1.643
2010	10.845	452	11.297
2011	1.610	337	1.947

وفقا" لإحصائيات موقع معهد الإحصاء التركي (http://www.turkstat.gov.tr) في العام 2012.

نلاحظ في هذه الفترة أن تركيا أصبحت من أهم الشركاء التجاريين لسورية كما بدا هذا التطور في التبادل واضحا" بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ 2007 .

ومن المعروف أيضا أن الصناعة السورية هي صناعة تتمتع بحماية عالية المستوى في مواجهة المنتجات الأجنبية ، إلا إن هذا المستوى المرتفع للحماية لم يؤد – رغم مرور عقود طويلة على تطبيقه – إلى تحسين قدرة الصناعة والمنتج السوري على المنافسة سواء الداخلية أم الخارجية ، والدليل على ذلك هو أنه بالرغم تمتع الصادرات السورية المصنعة بالأفضليات التجارية الهامة في السوق الأوربية ، المقدمة من قبل الاتحاد الأوربي بموجب اتفاق التعاون بين سورية والاتحاد الأوربي ، فإن هذه الصادرات بقيت ضئيلة جدا وفق كافة المعايير .

والسبب في بقاء هذه الصادرات ضئيلة يعود ، بصورة متناقضة ، إلى السياسة الحمائية الأنفة الذكر.

من خلال ما تقدم سيكون الأثر على القطاع الصناعي متباينا باختلاف القدرة التنافسية لكل سلعة ، ومن ثم فإنه يتوقع أن يكون هناك أثر سلبي على القطاعات التي تعتمد على قيمة مضافة محدودة أو مدخلات مستوردة ، إلا أنه في نفس الوقت هناك صناعات يمكن تطويرها وهي صناعات النسيج والألبسة والصناعات الغذائية وبعض الصناعات الكيميائية كما من المحتمل أن تظهر صناعات جديدة[1] .

ستدفع المنافسة القادمة إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية بالعمل على تخفيض الكلفة ورفع الكفاءة الإنتاجية والمردود الاستثماري .

ثم إن الاستثمارات في إطار تحرير التجارة الخارجية و إقامة منطقة التبادل التجاري الحر مع تركيا ، ستتجه إلى الصناعات التي تتمتع فيها سورية بميزة نسبية مقارنة بتركيا والتي تكون ومن ثم قادرة على المنافسة في السوق المحلية والسوق التركية دون الحاجة إلى الحماية الدائمة .

يذكر أن الأثر السلبي للاتفاقية في قطاع الأعمال السوري بدا واضحاً لدى صناعة المفروشات المنزلية والموبيليا التي تعرضت لمنافسة قوية أدت إلى إغلاق 20 %من المنشآت في هذا القطاع، وتراجعت صناعة الألبسة والنسيج السورية في السنوات الأخيرة ،ولا يعرف العدد الحقيقي من المنشآت التي أغلقت بشكل جزئي أو كامل أو نقلت نشاطها إلى خارج سورية، لكن العدد يقدر بشكل عام بين 70 و100 منشأة وعلى الرغم من أن اتفاقية تحرير التجارة مع تركيا ليست السبب الوحيد وراء ذلك إلا أن جودة الصناعة النسيجية التركية وتنافسيتها السعرية تعد أحد أسباب الظروف السيئة لصناعة النسيج السورية، ومن المنتجات التي تدهورت بعد تحرير التجارة مع تركيا صناعة الحبوب

[1] **محمد بدر الدين الشاعر " الصناعة واتفاقية الشراكة السورية – الأوربية " ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 28 \ 12 \ 2004 .**

ويتوقع أن ما يقارب من 40 معملاً سورياً في مجال هذا المنتج تم إغلاقها بسبب انخفاض أسعار الحبوب التركية قياساً بمنتجات الحبوب السورية[1].

المرحلة الثانية :

بعد أن وصلت العلاقة بين سورية وتركيا إلى مرحلة التكامل التي قام فيها السوريون بدور مهم على كل الأصعدة في "إعادة إنتاج" صورة تركيا تلك الأثناء ، وجعلوها تقوم بدور الوساطة من المفاوضات بين سورية و"إسرائيل" وفي وقت كانت "إسرائيل" ترفض استئناف الوساطة التركية بعد عدوان غزة كانت سورية ترفض أية وساطة غير الوساطة التركية، وتعرف تركيا أنها دخلت أكثر من منطقة وملف وقضية بدعم وغطاء سوري مباشر سواء كان ذلك في ملف الأزمة اللبنانية أم في العلاقة التي بنيت وترسخت مع حزب الله وحركة حماس .

وبالمقابل فإن تركيا في هذه المرحلة جعلت من سورية مركز الثقل في سياستها الإقليمية ثم جعلها شريكاً مباشراً لأنقرة في أكثر من اتفاقية تجارية وإنمائية عربية وإقليمية .

وقد بدأت هذه الصورة تنزاح من مشهد العلاقة السورية – التركية تدريجياً ليحل محلها الشك والحذر والقلق مع بداية الاحتجاجات في سورية، حيث مارست تركيا بداية" دبلوماسية مكثفة تجاه دمشق تجلت في [2]:

1-مبادرة أردوغان في البداية إلى إجراء سلسلة اتصالات مع القيادة السورية بشأن الإصلاح والتغيير وكيفية التصرف مع الاحتجاجات.

2-إرسال مبعوثين سياسيين وأمنيين وإداريين إلى دمشق بينهم وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" ورئيس الاستخبارات العامة وتقديم هؤلاء لما يشبه خريطة طريقة للإصلاح في سورية .

3-سلسلة تصريحات سياسية وإعلامية تأخذ طابع التحذير من التوغل في الحل الأمني، والتهديد بعواقب وإجراءات وسط حملة مكثفة بهذا الخصوص في الصحافة التركية.

4-استضافة تركيا اجتماع للمعارضة في اسطنبول ومن ثم مؤتمر المعارضة السورية في أنطاليا بالقرب من الحدود السورية في إشارة إلى أن تركيا معنية بالتغيير في سورية .

5-احتضان تركيا لجماعة الأخوان المسلمين السورية وهذا أمر يثير حساسية النظام في سورية بخاصة في ظل تعاونه(النظام السوري) الكبير مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني .

إن تركيا في تعاملها مع الأزمة السورية تتبع استراتيجية مزدوجة فهي من جهة تقوم باحتواء المعارضة السورية ولاسيما تبنيها لجماعة الإخوان المسلمين سياسياً ،ومن جهة ثانية لا تتوانى عن الإلحاح في المطالبة بالإصلاح والتغيير ، ولكن أخطر الأمرين معاً هو إمكانية قفز تركيا إلى الموقع العملياتي الذي يحضر لسورية في الغرب[3].

أبدت تركيا اهتماماً خاصا" في الأزمة السورية خلافاً للوضع في تونس ومصر وليبيا معتبرة أن الاستقرار في سورية مسألة حساسة بالنسبة لها ولأمنها القومي حيث أكثر من 800 كيلومتر من الحدود المشتركة ،و وجود قرابة مليوني كردي سوري في المناطق الحدودية المجاورة لتركيا يشكلان أمراً مقلقاً لتركيا خاصة في ظل علاقة أكراد سورية مع أكراد تركيا ، ولكن كل هذا لا يبرر للأتراك أن يتجاهلوا أن هناك "حيزاً" لهيبة الدولة في التعامل مع ما تعده خطراً عليها ،وفي الحالة السورية لا يخفى على الأتراك أن في جانب من حركات الاحتجاج في سورية استهدافاً للموقع والدور

---

[1] ابراهيم، وسيم ، مناقشة اقتصادية لإتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، مجلة الاقتصادي ، العدد 132، (2012/2/23).

[2] دلي ، خورشيد، تركيا والازمة السورية (عودة الى المربع الاول)،مجلة الوحدة الاسلامية، العدد115، 2011.

[3] دلي ، خورشيد، تركيا والازمة السورية عودة الى المربع الاول ، مرجع سبق ذكره .

السوريين المتمثل في مواجهة إسرائيل والداعم لحركات المقاومة في لبنان وحماس والمتحالف مع إيران في المنطقة والمعارض لسياسات الهيمنة والتدخلات الخارجية ولاسيما الولايات المتحدة . وومن ثم فإن المواقف التركية السلبية والحاضنة لحركة الإخوان المسلمين تصب كلها في اتجاه إضعاف الدور السوري وموقع سورية الممانع (خاصة أن قسماً من أراضيها لا يزال تحت الاحتلال الاسرائيلي) ،هذا فإن تركيا في كيفية تعاملها مع الأزمة السورية تعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها للانكسار ليس فقط مع سورية بل مع كل المحور من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد .

وقد بات من الواضح أن سياسة تركيا التي اتبعتها في الأزمة السورية أدت إلى افتضاح رهانات حكومة حزب العدالة والتنمية وميولها للتجاوب مع الضغوط الأمريكية والأوروبية الغربية واستعدادها لاستخدام العلاقات الاستراتيجية مع سورية كورقة مساومة مع أطراف أخرى ،وتوظيف الدور الإقليمي التركي في الضغط على سورية وومن ثم نلاحظ أن العلاقات السورية – التركية دخلت مرحلة الخطر ومرشحة لمزيد من التوتر وبخاصة بعد أن [1]:

1–أعلنت تركيا عن نيتها إقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود مع سورية لاستيعاب اللاجئين السوريين .

2–استدعت سفيرها في دمشق وحضوره اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الذي خصص لبحث الوضع في سورية .

3–صرح رجب طيب أردوغان أن بلاده لن تتخلف عن المجتمع الدولي إذا اتخذ إجراءات ضد النظام في سورية .

4–أصبحت السياسة التركية تجاه أزمة سورية واضحة بأنها ليست بعيدة عن البعد الأميركي والغربي بل إنها منخرطة وموكلة إقليمياً للقيام بدور وظيفي لفرض واقع سياسي معين في سورية ،حيث أن الغرب سعى إلى ذلك لإفشال إمكانية قيام أي محور أو عالم إسلامي يضم تركيا وسورية وإيران والعراق (كمشروع ربط البحار الخمسة) مما يشكل قلقاً أمريكياً وإسرائيلياً نظراً لما يمكن أن يخلق من وقائع جديدة في المنطقة .

نذكر في هذا السياق أن الرئيس بشار الأسد ذكر في مقابلة أجرتها صحيفة جمهورييت التركية "أن حكومة رجب طيب أردوغان تجاوزت العلاقة الأخوية مع سورية إلى علاقة تدخل مباشرة لتتورط لاحقاً في الأحداث الدموية من خلال تأمين الدعم اللوجستي للإرهابيين واتخاذ سياسات خطرة على الشعبين التركي والسوري ، الأمر الذي ترفضه سورية كدولة مستقلة تحترم نفسها وسيادتها وترفض أي تدخل في شؤونها الداخلية . ولو كان صادقاً في دعوته للإصلاح لماذا لم يكن يتحدث فيه منذ سنوات منذ بداية العلاقات في عام 2004 ، هل شعر بالود والمحبة والحرص فجأة تجاه الشعب السوري ؟؟" [2].

وبعد استعراض كيفية تعاطي تركيا مع الأزمة السورية أصبح بالإمكان الإجابة على التساؤل الذي طرح في المرحلة السابقة عندما تم تبيان موقف الحكومة التركية من اعتداء الطائرات الإسرائيلية على منطقة دير الزور السورية

كان التساؤل أنه هل كان هذا التصرف :

1–يعكس أن زمام السياسات وصنع القرار لم يستقر كلياً بيد النخبة الحكومية لحزب العدالة والتنمية (أي أن هذا الحزب لو أتيح له المجال لندد وأدان أو تصرف بمستوى يليق بحليف استراتيجي) .

2–أم أن تلك النخبة (حكومة العدالة والتنمية) تتجاذبها مدارك واعتبارات مع ارتباطات مع الغرب " إسرائيل".

---

[1] **دلي، خورشيد، تركيا والأزمة السورية ...عودة إلى المربع الأول، مجلة الوحدة الإسلامية، العجج (115)، تموز 2011.**

[2] **المقابلة الكاملة للرئيس الأسد مع صحيفة جمهورييت التركية ، سانا ،3 تموز،2012.**

3-أو أن سياسات التقارب التركي مع سورية هي خيارات حزب أو تيار سياسي تمثله (حكومة العدالة والتنمية) أكثر من كونها خيارات الدولة التركية .

توضح بعد دراسة هذه المرحلة أن حكومة حزب العدالة والتنمية حكومة تتجاذبها اعتبارات وارتباطات مع الغرب و "إسرائيل" تتصرف ضمن الدور المحدد لها من الأجندة الغربية طمعاً في الدور السيادي في المنطقة .فقد درست تركيا على نطاق واسع إمكان التدخل في الأزمة السورية تحت عنوان "التدخل الإنساني " وكان ذلك في صلب الاتصالات الهاتفية التي تجري بين رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي باراك أوباما[1].وقامت باستدعاء الاحتياط العسكري بسبب استمرار الأزمة في سورية حيث تم نشر قوات كبيرة على طول الحدود السورية- التركية ، وشملت الدعوة جميع الجنود والضباط الذين أنهوا خدماتهم في الجيش التركي في السنوات الخمس الأخيرة[2]. وهناك استعدادات تركية عسكرية وتعزيزات لـ " الجيش الثاني المسؤول عن الحدود السورية" ولهذا صلة بما تروجه الاستخبارات التركية عن "تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني "إلى تركيا في منطقتي غازي عينتاب ولواء الاسكندرون[3].

كما أنها تدخلت على خط "العرب في تركيا" من أجل التأثير في مواقفهم ومداركهم بشأن الأحداث في "الوطن" وذلك في عدة مناحي منها :

1-تنظيم مظاهرات مستمرة في سورية وبخاصة أيام الجمعة وفي الجوامع وأمام السفارة السورية في أنقرة والقنصلية السورية في اسطنبول [4].

2-عقد ندوات ومؤتمرات حوارية ولقاءات تضامنية لطلاب واقتصاديين ...الخ ، تأييداً للمعارضة السورية من ذلك مثلاً :الاجتماع الذي عقدته في أنقرة " جمعية الصداقة والتضامن الثقافي مع رجال الأعمال والصناعيين السوريين" لمناقشة تطورات الوضع في سورية وقد حظي هذا الاجتماع الذي جرى في " نادي المعلمين" في أنقرة بمشاركة كبيرة من السوريين والأتراك من أصل سوري[5].

أما من الناحية الإعلامية فقد عملت تركيا على "إخراج" أو " هندسة " الصورة فيما يتعلق بالمشهد السوري من خلال ترتيب مخيمات لاستقبال اللاجئين وعرضها بكيفية تدل على اللجوء وأحياناً ما كانت المخيمات نوعاً من التغطية لفرار مسلحين مدعومين من الجانب التركي نفسه ، هذا إلى جانب البعد الإنساني [6]. عدا عن ذلك أنها عمدت إلى تمكين المعارضة في مناطق قريبة من الحدود من الاتصال عبر شبكات خلوي تركية وباستخدام تقنيات بث فضائي ، وثمة تقارير عن شبكات خلوي تركية مشبوهة التي شاع أن لها دور في اضطرابات سورية[7]، وقد تم عقد اجتماعات عديدة منها اجتماع اسطنبول 27-30 تموز 2011 من أجل مساندة المعارضة في " التنظيم الرقمي " لعملياتها وتمكينها من استخدام وسائل الاتصال والهواتف الذكية ... الخ [8].

---

[1] السفير (15-8-2011)، " تركيا تلوح مجددا" بتدخل عسكري".

[2] اخبار العالم ،(13-8-2011).

[3] السفير (26-8-2011).

[4] روسيا اليوم ،(16-4-2011).

[5] تركيا اليوم ، وكالة جيهان التركية للانباء ، (27-7-2011).

[6] محفوض ، عقيل ، سوريا وتركيا نقطة تحول ام رهان تاريخي ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2012، ص 52.

[7] حرب، خليل، " أردوغان، لماذا يتحرش بسورية؟" ، السفير (16-6-2011).

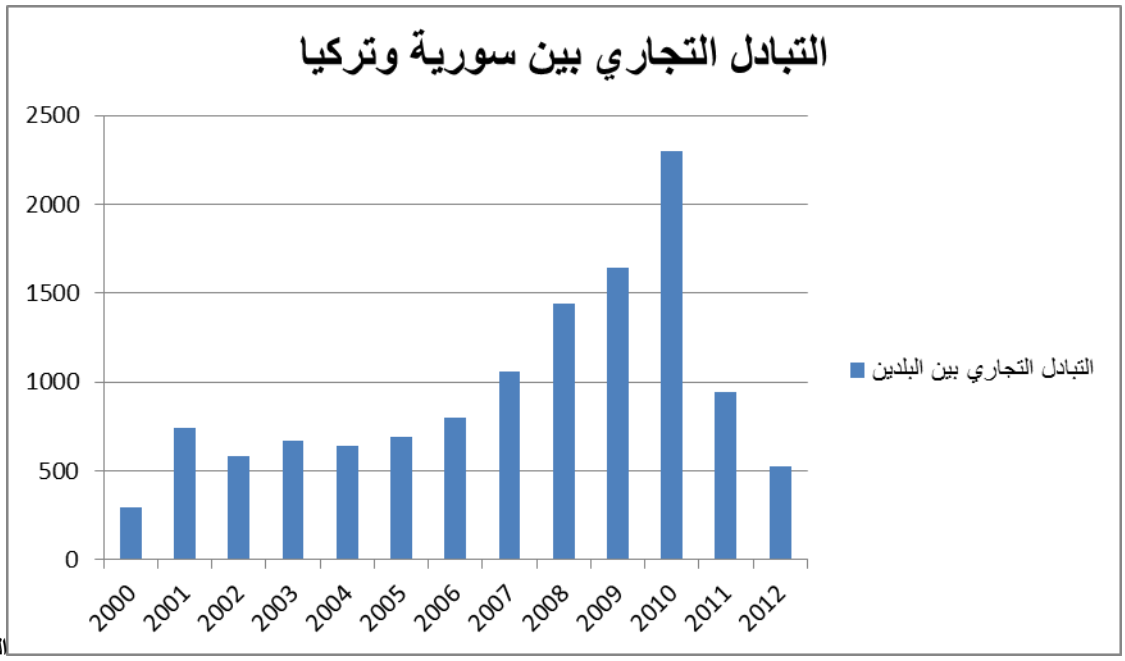
[8] الاخبار،(28-7-2011).

تقوم تركيا بدور العراب للمعارضة السورية وهي تواصل تنسيق وتنظيم مؤتمرات للمعارضة في تركيا ،كما توجه رسائل إلى الداخل السوري بشأن قيامها بالضغط على النظام السياسي والتشجيع على مواصلة التظاهر،وقد أظهر متلقو تلك الرسائل ردوداً واضحة على ذلك من خلال رفع صور لافتات وهتافات مؤيدة لتركيا وشاكرة لأردوغان الدعم الذي يقدمه للمعارضة[1] .كان هذا التدخل بالمعارضة في سورية لكي يكون لتركيا التأثير على خياراتها (المعارضة) السياسية تجنباً من وقوع سورية في الفوضى مما يؤدي إلى حدوث مخاطر على تركيا وتأثرها بها إذ أن التكوين العرقي والديني والمذهبي والثقافي متقارب، ولدى تركيا ديناميات انقسام وصراع داخلي بكيفية قابلة للتفجر وبخاصة في البعدين العرقي والمذهبي .

الجدول رقم (2) الميزان التجاري السوري–التركي (مليون دولار) للأعوام المذكورة

العام	الصادرات السورية إلى تركيا	الواردات من تركيا	إجمالي التبادل التجاري
2011	337	1.610	1.947
2012	66	461	527

وفقا" لإحصائيات موقع معهد الإحصاء التركي (http://www.turkstat.gov.tr) عام 2012.



الشكل البياني إعداد الطالبة استنادا" إلى الاحصائيات السابقة

وقد طال التأزم في العلاقات السورية – التركية الناحية الاقتصادية حيث عمدت تركيا إلى الضغط على سورية من خلال فرض عقوبات اقتصادية فقد نقلت وسائل الإعلام التركية [2]أن العقوبات ستستهدف على الأرجح النظام المصرفي في سورية ومن ضمنها تعليق خطط تأسيس بنك تركي سوري وأيضاً يمكن إلغاء خطط مثل استكمال مشروع

[1] **أخبار العالم (13–5–2011).**

[2] **طويل، سمير، ما الذي يمكن أن تؤثر به العقوبات التركية على الاقتصاد السوري؟، مجلة الاقتصادية ، العدد (504)،2013.**

الغاز العربي الذي يربط بخط أنابيب تركي إضافة إلى تخلي شركات النفط التركية عن خطط للتنقيب المشترك عن النفط والغاز في سورية ، حيث أن تركيا تعتقد أن العقوبات الاقتصادية كفيلة بدفع النظام في سورية إلى الانهيار من الداخل عبر استنزاف قدرته من جهة ومن جهة ثانية انعكاس أثر العقوبات على حياة الشعب السوري ومعيشته ، وومن ثم دفعه إلى الانتفاض في وجه النظام ولاسيما من قبل الطبقة الوسطى المتركزة في مدينتي دمشق وحلب حيث جمدت تركيا أصول مالية سورية (قدرت بـ 110 مليون دولار) ومنعت عدداً من المسؤولين السوريين من السفر إلى تركيا ووقف التعامل مع مصرف سورية المركزي ، في حين أن دمشق ردت على الخطوات التركية هذه بإلغاء اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وفرض رسوم على الشاحنات التركية العابرة للأراضي السورية، إضافة إلى فرض ضريبة على السلع التركية بلغت 30% وسط تهديد كل طرف بعقوبات أشد على شكل حرب تستهدف استنزاف الآخر ، فقد أدى ذلك إلى تراجع التبادل التجاري بين البلدين بنسبة كبيرة تصل إلى 85 % .وقد ادعت غرفة تجارة اسطنبول أن الشركات السورية العاملة زادت في مدينة اسطنبول التركية بنسبة 218% خلال الأشهر الـ 7 الأولى للعام 2012 ،مقارنة بنفس الفترة للعام السابق ،وبلغت مليونين و824 ألفا و350 ليرة تركية (مليون و70 ألف دولار).

إلا أنه وبعد تدقيق هذه المعلومات مع اتحاد غرف الصناعة السورية فقد تبيّن لوزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية ما يأتي[1]:

1- إن الجانب التركي كان شريكاً في عملية التدمير والنهب الممنهج للشركات والمؤسسات الصناعية السورية وبخاصة في مدينة حلب.

2- إن معظم ما يسمى استثمارات جديدة في تركيا هي مكاتب تجارية أو ما شابهها بهدف إبقاء أسماء المؤسسات والشركات الأم السورية متداولة في الأسواق.

3- إن حجم الرساميل المستثمرة في تركيا هو في حدوده الدنيا قياساً بالاستثمارات التي كانت تقوم بها هذه الشركات في البلد الأم سورية.

4- هناك استعداد صريح ومعلن من قبل هؤلاء المستثمرين بالعودة الفورية إلى سورية فور إحساسهم بعودة الهدوء والامان إلى السوق السورية.

5- الهدف من تناقل مثل هذه الاخبار وتضخيمها هو إضعاف الروح المعنوية للمستثمر والمواطن السوري على حد سواء.

وفي السياق نفسه أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين السورية في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة "أن نحو ألف معمل في مدينة حلب تعرض للسرقة والنقل إلى تركيا بمعرفة تامة وتسهيل من الحكومة التركية، وهو عمل غير مشروع يرقي إلى أفعال القرصنة ،ومرتبة عمل عدواني يستهدف السوريين في مصادر رزقهم وحياتهم الاقتصادية". أضافت: "أن ذلك يدلل مرة أخرى على المطامع التركية وعلي الدور التخريبي الذي تلعبه بالأزمة في سورية وعلى سوء نواياها تجاه الشعب السوري كما يؤكد زيف إدعاءاتها في الحرص على حياة السوريين ومستلزمات حياتهم الأساسية."[2]

بعد استعراض تطور العلاقات السورية – التركية ضمن هذه الفترات لاحظت الباحثة أن البلدين في مرحلة التعاون أبديا حماسة متزايدة لم تعط فرصاً كافية للنظر الجدي العلمي في كثير من نقاط الاختلاف والإشكاليات

[1] **دمشق، سيرياستيبس ،(15-1-2013).**

[2] **أخبار البلد (13-3-2013).**

(فالتوترات كانت متعاقبة منذ نهاية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات من القرن العشرين) و أن تهدئة الأزمات أو " السكوت عنها "، لا يعني حلها أو تلاشيها ، إلا أن وجود هذه الخلافات لم يؤثر في مسيرة التقارب وتطور العلاقات مما جعل لتركيا حيزاً تنفذ منه الاستراتيجية الغربية إلى سورية والمنطقة ككل .

ذلك أن التوافق والتعاون بين البلدين لم يتأسسا على تسوية تاريخية لقضايا النزاع السابقة ، بل لعلهما تأسسا على مقاربات سياسية براغماتية للعلاقات الثنائية ،ومن ثم فإن الهواجس لدى صانعي السياسة والطبقة السياسية بشأن تلك القضايا ربما شهدت مراجعة لكنها **لم تزح** من وعي مصادر التهديد لدى كل طرف .

النتائج والمناقشة:

1. إن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري ، فتركيا لن تقطع علاقتها بإسرائيل ، ولن تخرج من حلف الناتو ، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الاوروبي ، أما رؤية حزب العدالة والتنمية لسياستها الخارجية، فقد وجدت لها تأييدا" و موقعا" ضمن الاستراتيجية الأميركية، وكانت تعمل ضمن الدور المحدد لها في استراتيجية أميركا والغرب.

2. تعد سورية بوابة تركيا لمنطقة الشرق الأوسط ، حيث تعرف تركيا أنها دخلت أكثر من منطقة وملف وقضية بدعم وغطاء سوري مباشر، سواء كان ذلك في ملف الأزمة اللبنانية أم في العلاقة التي بنيت وترسخت مع حزب الله وحركة حماس . فقد قام السوريون بدور مهم على كل الأصعدة في "إعادة إنتاج" صورة تركيا في تلك الأثناء.

3. كان للانفتاح الاقتصادي (السوري – التركي) أثر سلبي بداية" على الصناعة السورية ،فالأثر على القطاع الصناعي متباينا" باختلاف القدرة التنافسية لكل سلعة ، إلا أنه على المدى الطويل هناك صناعات يمكن تطويرها وهي صناعات النسيج والألبسة والصناعات الغذائية وبعض الصناعات الكيميائية كما من المحتمل أن تظهر صناعات جديدة ،بالإضافة" إلى أن المنافسة القادمة ستدفع إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية بالعمل على تخفيض الكلفة ورفع الكفاءة الإنتاجية والمردود الاستثماري، فنلاحظ أن سورية ضحت بالكثير ولا سيما على الصعيد الاقتصادي في سبيل إقامة علاقات متينة مع تركيا من أجل أن تنقل تركيا من موقع العدو إلى موقع الحليف والصديق.

4. عملت تركيا على تاكيد دورها الاقليمي ، وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية ومنها سورية بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة وبخاصة من الناحية الاقتصادية، بينما سورية فقد عمدت إلى المحافظة على علاقات حسن الجوار ومن ثم الحصول على بيئة إقليمية مستقرة تساعدها في عملية التحديث ، فقد تأسست العلاقة مع تركيا وتطورت دون إيجاد حل نهائي للمسائل السابقة العالقة بين البلدين ، مما جعل تركيا تتصرف ضمن الدور المحدد لها من الأجندة الغربية طمعاً في الدور السيادي في المنطقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد أن استطاعت تركيا أن تنفذ إلى مختلف قضايا المنطقة من خلال اتباعها استراتيجية "صفر مشاكل" مع دول الجوار ، تحركت لديها مع بداية مايسمى "ثورات الربيع العربي" نزعة كامنة في جذور حزب العدالة والتنمية وهي " العثمانية الجديدة" ، وما تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية لسورية ولاحقا" التورط بالأحداث الدموية (من خلال تأمين الدعم اللوجستي للإرهابيين الذين يقتلون الأبرياء) إلا تجسيدا" لهذه النظرة، فقد وجد حزب العدالة والتنمية ذو الطابع الإسلامي أنه على تقاطع مع الأخوان المسلمين في المنطقة ، ووجد في خريطة التوزع المذهبي في سورية ما

يغريه ليشارك في عمليات التدمير والنهب لرسم سياسة جديدة للمنطقة يكون لتركيا الدور الأبرز فيها ، والرهان في ذلك على مجيء قوى حليفة لحزب العدالة والتنمية "الأخوان المسلمين" إلى الحكم، لكن وبعد مرور ثلاث سنوات على الأزمة في سورية لم تستطع تركيا أن تحقق أي من أهدافها أمام صمود سورية ، وبدأت تدفع ثمن هذه السياسة الخاطئة ورهاناتها الفاشلة (من صفر مشاكل مع الجوار إلى صفر ثقة) مع حدوث الاضطرابات الداخلية والمظاهرات المناهضة لحزب العدالة والتنمية .

المراجع:

1. ابراهيم، وسيم ، مناقشة اقتصادية لإتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، مجلة الاقتصادي ، العدد(132)، (2012/2/23).
2. الجهماني ، يوسف ابراهيم ، تركيا وسوريا ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، 1999.
3. اوغلو، احمد داوود، العمق الاستراتيجي"موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان،2010.
4. حرب، خليل، " أردوغان، لماذا يتحرش بسورية؟" ، السفير (16-6-2011).
5. حسني محلي ، "الاسد في انقرة وجبهة مشتركة"، جريدة المستقبل، بيروت، (7-1-2004).
6. دلي ، خورشيد، تركيا والازمة السورية (عودة الى المربع الاول)،مجلة الوحدة الاسلامية، العدد(115)، 2011.
7. طويل، سمير، ما الذي يمكن أن تؤثر به العقوبات التركية على الاقتصاد السوري؟، مجلة الاقتصادية ، العدد (504)،2013.
8. محفوض، عقيل، ورقة بعنوان"العلاقات السورية –التركية(التحولات والرهانات)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011.
9. محفوض، عقيل، جدليات المجتمع والدولة غي تركيا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008.
10. محمد بدر الدين الشاعر " الصناعة واتفاقية الشراكة السورية – الأوربية " ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 28 \ 12 \ 2004.
11. جريدة تشرين ، دمشق، (14-10-2009).
12. وقائع المؤتمر الصحفي بين الرئيس بشار الاسد ورئيس الحكومة التركية اردوغان في جريدة تشرين، دمشق ، (12-10-2010).
13. الحياة (18-10-2007).
14. جريدة السفير (18-4-2006).
15. الاخبار،(28-7-2011).
16. أخبار العالم (13-5-2011).
17. http://www.turkstat.gov.tr .